

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شركة كويت تورك لإدارة المحافظ الاستثمارية

الصندوق العاشر التشاركي المفتوح (بالعملة الأجنبية – يورو) (KEU)

تم فحص وثائق الصندوق المُعدة وذلك بما يتماشى مع قرارات اللجنة الإستشارية ومبادئ التمويل الإسلامي.

- الأصول المستثمرة تكون محددة في وثائق الصندوق.
 - تتم العمليات من خلال البيع والشراء في أصول الصندوق.
 - يُدفع لمدير الصندوق أجرة على شكل نسبة مئوية من المبالغ المدارة مقابل إدارته للصندوق.
 - يحق لمدير الصندوق الحصول على مكافأة على أدائه إذا كان أدائه أعلى من المستوى المحدد إذا ما ورد ذلك في وثائق الصندوق.
 - يتم إستفاء المصروفات المشار لها في وثائق الصندوق بشكل مباشر من الصندوق "كرسوم مجلس سوق رأس المال ، رسوم المراجعة الخارجية ، رسوم التخزين ، الرسوم والعمولات المتعلقة بمشتريات ومبيعات الأصول ، رسوم التوزيع".
 - يمكن للمستثمرين الاستثمار وذلك بشراء أسهم في الصندوق من خلال قنوات المبيعات المحددة في وثائق الصندوق.
 - يمكن توزيع حصة الربح من الدخل المتحصل عليه من الصندوق على المستثمرين في فترات معينة إذا ما ورد ذلك في وثائق الصندوق.
 - في صورة قيام المستثمرين بإعادة بيع حصتهم في الصندوق إلى مستثمرين أو صناديق إستثمارية أخرى فإنه يكمن تحول الاستثمار كلياً أو جزئياً إلى سيولة.
 - علاوة على ذلك ، تتم إدارة الصندوق كما هو مبين في وثائق الصندوق ، وفي هذا السياق فإنه من المؤكد أن الإمتثال لقرارات اللجنة الاستشارية و لمبادئ التمويل الإسلامي يكون بشكل منتظم ومستمر.
 - في حين أن المستثمرين يتخذون قرارات الاستثمار فإنه لا يوجد ضمانات لربح الصندوق ولكن إدارة شركة كويت تورك لإدارة المحافظ الإستثمارية وبصفها وكيل عن المستثمرين فإنها تدير الصندوق بحكمة ودراية.
- والله أعلم ...

التاريخ : 2024/08/08

أ.د. السيد محمد الطبطبائي (رئيس اللجنة الاستشارية) التوقيع:

أ.د. مبارك الحربي (عضو اللجنة الاستشارية) التوقيع:

أ.د. عبدالله دورموش (عضو اللجنة الاستشارية) التوقيع:

د. أنور العبد السلام (عضو اللجنة الاستشارية) التوقيع:

الشيخ . محمد أوداباشي (عضو اللجنة الاستشارية) التوقيع:

هذه الإجازة الشرعية صادرة عن اللجنة الاستشارية لشركة كويت تورك لإدارة المحافظ الاستثمارية ومخصصة لهذا الصندوق ، والذي تم تأسيسه وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي ، وهي لاتغطي أي صناديق استثمارية أخرى.